



العمل على الحماية مع سلطات الدولة والجماعات المسلحة



ساره مع طفلها - الينور فارمر (أوكسفام)

«أتى اللصوص في إحدى الليالي للسطو على الماشية والنقود المقتنيات الثمينة. قاموا بالهجوم بالبلطات والسكاكين. بعض القرى تم هجرها. لم يتبقى أحد في ناموزيبا... نحن نذهب لنزرع في الحقول الممتدة على جانب الطريق ولكننا خائفون. لا يمكنني عبور الطريق بعد الساعة الرابعة مساءً. نخشى الاغتصاب ونخاف أن يتم تدمير قرى أخرى قريباً. عادةً أقوم بزراعة قصب السكر ولكن في بعض الأحيان يُقطع ويُنهب. وزرعت أيضاً البصل ولكن تم تخريب المحصول.»

سارة
(ليس اسمها الحقيقي)
جمهورية الكونغو الشرقية
الديمقراطية

تعني الحماية بشكل أساسي أن يكون الأشخاص مثل سارة بأمان من الأذى الذي قد يتسببه لهم الآخرون، وأن يتم في ذات الوقت حفظ كرامتهم وقدرتهم على الحصول على حقوقهم في هذه الأوضاع.

عندما تقع النزاعات أو الكوارث يصبح الأشخاص أكثر عرضة للعنف والإكراه والاستغلال، كما قد يعانون من الصدمات والشعور بالرعب والإذلال، وقد يتم حرمانهم من الخدمات إذ أنهم يتعرضون للتمييز والانتهاك والإهمال. وسيقومون بشكل عام بكل ما يستطيعون للبقاء بأمان من المخاطر وللتكيف معها، كما أن الدولة مسؤولة عن حمايتهم منها. وفي أوضاع النزاعات المسلحة، تقع على عاتق الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ذات الالتزامات في توفير الحماية للأشخاص.

كمنظمات إنسانية لا يمكننا أبداً أن نحل محل الدولة في دورها في الحماية، ولكن لدينا دور تكميلي يمكننا القيام به، ونبقى مساءلين عنه أمام الأشخاص الذين نسعى لمساندتهم. وقد يتضمن هذا الدور التنسيق والدعم وبناء القدرات والمناصرة مع السلطات المعنية للالتزام بمسؤولياتها في حماية الأشخاص المعرضين للخطر.

يجمع هذا الكتيب التوجيهات والدروس المستفادة من جهود المنظمات الإنسانية في عدة سياقات للقيام بذلك الدور التكميلي بالتفاعل بطرق مختلفة على مستوى الأطراف المسلحة التابعة للدولة وغير التابعة لها وكذلك على مستوى الأشخاص المعرضين للخطر أنفسهم.



توجيهات عامة



فعالية لمكافحة الاتجار بالبشر في ماجونداناو، الفلبين - الصورة لأيسون بانجان/ © IOM Cotabato

لا يمكن أن يوجد سياقان متطابقان تماماً؛ فالوسائل التي تعتبر مجدية ومرغوبة للعمل مع سلطات معينة للمساعدة في إبقاء الأشخاص بأمان في وضع معين قد لا تكون ذات نفع في العمل مع سلطات أخرى. ومع ذلك يمكن بشكل عام أن يتم الخلوص إلى بعض الدروس المستفادة من الخبرات السابقة في سياقات دول وأوضاع مختلفة.

- من الضروري القيام **بتحليل جيد لوضع الحماية** من أجل فهم الطريقة الأنسب للتعامل مع السلطات المعنية. ويجب أن يعتمد هذا التحليل على التشاور مع الأشخاص المتضررين وهم الأكثر معرفةً بطبيعة التهديدات التي يواجهونها والدعم الذي يحتاجون إليه لتعزيز مساعيهم لأن يبقوا آمنين. كما يجب أن يتضمن هذا التحليل توجهات السلطات المعنية نحو مختلف فئات السكان، وكذلك قدرات تلك السلطات ومدى التزامها نحو واجباتها، بالإضافة إلى السياسات والممارسات السائدة والقوانين والأعراف والمؤسسات المحلية ذات الصلة.
- يجب أن تعتمد المناصرة على **تحليل مواقع القوى**، وهو تحليل يتضمن مراجعة تلك الجهات التي تقع عليها مسؤوليات في الحماية في سياق معين وأيضاً الجهات الرسمية وغير الرسمية التي تمتلك تأثيراً عليها.
- من الضروري أيضاً **فهم السياق العام**: الثقافة السائدة، تاريخ الأزمة، الانقسامات السياسية، التوترات على خلفيات عرقية وغير ذلك، ويشمل فهم السياق كذلك دور القوى الخارجية في تاريخ الدولة. من المهم إدراك كيف سيتم النظر إلى العاملين في المجال الإنساني: كأعداء محتملين، جواسيس، مبشرين دينيين أو بياثق للقوى العظمى.
- **إظهار الاحترام**: إن كل مجتمع مميز بحد ذاته، وقد لا يستخدم أعضاءه مصطلحات الحماية المتخصصة من منظور العمل الإنساني، ولكن هذا لا يعني أنهم لا يعرفون شيئاً عنها وعن التزامات الدولة اتجاهها.
- الوعي بأن القدرات اللازمة لتقديم الحماية والإرادة السياسية **لذلك تختلف من دائرة لأخرى داخل نفس الحكومة**: قد يكون هناك استجابة أفضل على مستوى معين في دائرة ما مقارنة بالدوائر الأخرى.
- عادةً ما تكون الدولة متواجدة في حياة الأشخاص بشكل ملموس أكثر على المستوي المحلي (المدرء، الشرطة، مسؤولي الجيش المحليين) ولذلك فإن **التدخل على المستوى المحلي هو أمر مرتبط جداً بتعزيز الحماية ومهم لها**. ولكن تجدر الملاحظة أنه يمكن كذلك أن تكون السلطات المحلية أقل موارد وأقل قدرة من المستويات العليا على التأثير في الحكومة.
- **تحلوا بالصبر: إن بناء العلاقات يحتاج للوقت**. تتوقع سلطات الدولة أن يتم التشاور معها وإدماجها في العمل الإنساني في مناطقها. قد يؤدي الفشل في تحقيق هذا التوقع إلى زعزعة الثقة وخلق معيقات أمام العمل الإنساني.
- **إن الحياد التام وعدم الانحياز ضروريان** من أجل الحفاظ على الحوار مع كافة أطراف النزاع. قد تشكل السلطات الحكومية بالتواصل في العمل الإنساني مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وقد تحاول منعه. ويجب أن تكونوا مستعدين لشرح الهدف الإنساني البحت للحوار مع كافة الأطراف بغرض تحسين ظروف كافة الأشخاص المتضررين.
- قد تجعل **الديناميات المتغيرة للنزاع** في كثير من الأوضاع الالتزام بالحفاظ على الحياد وعدم الانحياز والاستقلالية في علاقاتهم مع كافة أطراف النزاع أمراً ضرورياً جداً للعاملين في المجال الإنساني. فإذا لجأت المنظمات الإنسانية في عملها إلى الحكومة على حساب التعامل مع المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة قد تواجه أوضاعاً صعبة لاحقاً إذا ما تغيرت موازين القوى. إن الخيارات التي نأخذها الآن قد يكون لها تبعات على قدرتنا المستقبلية على تقديم المساعدة للمحتاجين لها.
- قد تكون **بعض الدوائر الحكومية فعالة ومستقلة عن العوامل السياسية الموجبة للنزاع**. في حين أن المنظمات الإنسانية تحتاج لأن تبقى بعيدة عن الأهداف السياسية للحكومة، يبقى العمل مع جهات مثل وزارة الصحة أو وزارة المياه أو خدمات رعاية الأطفال أو الجندر خياراً قائماً.
- قد يسبب مصطلح «الحماية» إلى نفور السلطات في بعض **المواقع**، خاصةً عندما تعرض الجماعات المسلحة أو يعرض المسؤولين المحليين على الأشخاص «الحماية» من المخاطر الجسدية أو من السجن لقاء مقابل مادي. قد يساعد تآطير أهداف الحماية بشكل مختلف في تأسيس نقاش أكثر نفعاً مع السلطات، مثل تقديمها على أنها خدمات مجتمعية أو حوار حول القضايا المجتمعية.

الأمثلة والدروس المستفادة للتنسيق



أشخاص صغار في السن يلعبون لعبة الجولومباو في كولومبيا - الصور © أولغا لوسيا زولواغا / منظمة اليونيسيف

ساهم عمل برنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام مع سلطة إزالة الألغام الأفغانية في إخلاء قرية خديجة من خطر المتفجرات. «لقد غير ذلك حياتنا» تقول خديجة «سيكون لدينا اكتفاء ذاتي ولن يحتاج الرجال لمغادرة المنطقة بحثاً عن عمل في مكان آخر».

خديجة
أفغانستان

القوانين الإقليمية وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين وقانون العمل الإنساني الدولي.

بالنظر إلى دور الحكومة وواجبها المتمثل في ضمان حماية ومساعدة الأشخاص، عادةً ما ترغب بأن يكون لها الدور القيادي في التنسيق للعمل الإنساني بما في ذلك رئاسة أو التشارك في رئاسة منابر التنسيق القطاعية. يجب الترحيب بهذا النوع من القيادة الوطنية، ولكن يجب كذلك الموازنة بين هذا التوجه واحتياجات المتضررين. عندما تكون الحكومة طرفاً في النزاع أو مصدر محتملاً للتهديد على فئة معينة من السكان، هناك حاجة للحفاظ على الحوار مع السلطات خارج إطار التنسيق ضمن تجمع الحماية أو مجموعة عمل الحماية.

يدعم العمل الإنساني الأهداف الوطنية المركزة على الحقوق فيما يخص المجموعات المعرضة للخطر، وبإمكانه أن يعزز دور الدولة في الحماية وفي ضمان استمرارية أثر العمل. كما يمكن أن يتم تعزيز وتحسين مخرجات العمل الإنساني الذي تقوم به المنظمات الدولية أو الوطنية أو المحلية إذا تم التخطيط له وتنفيذه بالتنسيق مع الحكومة. إن الحكومات ليست مسؤولة بشكل أساسي عن تلبية الاحتياجات الإنسانية فحسب وإنما تمتلك كذلك المعرفة بالسياق وما يمكن أن يكون مجدياً وملاءماً له، وتمتلك علاقة طويلة المدى مع الأشخاص المتضررين وعادةً ما يكون لديها تفويض بالانتخاب منهم، وبالتالي يمكن أن يكون لها أثر أكثر ديمومةً من المنظمات الدولية، ويمكنها أن تدعو عدة دوائر حكومية لتحقيق الأمور.

من جهة الحكومة، قد يخلق الانطباع بأن المنظمات الإنسانية تتجاوز حدود دورها وتتعدى على وظائف الدولة استياءً مفهوماً. في بعض الأوضاع، تم انتقاد المنظمات الإنسانية لفشلها في العمل وفقاً للقوانين المحلية الخاصة بالحماية (عادةً ما يعود ذلك للضعف الشديد في هذه القوانين وفقدانها للتركيز على الحقوق) كما تم انتقادها لمحاولتها الحلول محل أنظمة الحماية القائمة فعلاً. في حالات عدم تمكن المنظمات الإنسانية من العمل وفق الإطار التنظيمي الوطني، علينا أن نرجع للمعايير الدولية التي قد تتضمن

دراسة حالة: التنسيق مع الحكومة لحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي في الفلبين

الدروس المستفادة:

- أدى الدمار واسع النطاق الذي خلفه الإعصار بالإضافة إلى محدودية الموارد للعديد من المنظمات الإنسانية إلى جعل التعاون على المستوى المحلي أمر ضروري للغاية.
- ساهم إطار العمل التنظيمي والقانوني للحماية ونظام التجمع للعمل الإنساني في توفير مساحة للمؤسسات المحلية للتعامل مع الحكومة والمنظمات الإنسانية.
- ساهمت العلاقات الإيجابية الشخصية والمؤسسية بين نقاط التواصل للمنظمات الدولية في تأسيس أجندة مشتركة فيما بينها، كما عززت الحوار مع النظراء من الجهات الحكومية.

لقد جعل الدمار الذي خلفه إعصار هايان في عام ٢٠١٣ النساء والأطفال عرضةً للمزيد من العنف حيث تفرقت الأسر والمجتمعات. وبعد أن أطلقت الحكومة الفلبينية نداءً إنسانياً قامت المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتنسيق الجهود فيما يخص منع العنف والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر جنباً إلى جنب مع الأعضاء المحليين والوطنيين في المجلس المشترك لمكافحة الاتجار بالبشر. ولم يسبق لأعضاء هذا المجلس - المتمثلين في منظمات المجتمع المدني (العديد من مجموعات النساء والأطفال) - وللمؤسسات الحكومية أن كانوا جزءاً من نظام التدخل والاستجابة ضمن العمل الإنساني. أدت عمليات التقييم والتدريب المشتركة لطواقم الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني إلى الوصول بشكل أكبر لأولئك المسؤولين عن منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والاتجار بالبشر في منطقة فيسياس حيث كان الاتجار بالبشر مشكلة فعلية حتى قبل الإعصار. قامت المنظمات الدولية والمحلية ودوائر الحكومات المحلية في المناطق المتضررة بتطوير مسارات إحالة مشتركة من أجل الحد من احتمالية الإرباك لأولئك المحتاجين للمساعدة. أدى هذا التعاون إلى تمكين المستجيبين والعاملين الإنسانيين من الوصول إلى والتواصل مع المزيد من الأشخاص المعرضين للخطر أو المتضررين من العنف المبني على النوع الاجتماعي، كما تلقى الرجال والصبيان المعرضين لهذا الخطر الدعم اللازم فيما يخص المعلومات حول العنف المبني على النوع الاجتماعي والخدمات المتوفرة.

لمزيد من المعلومات الرجاء الإطلاع على: www.weblog.iom.int/keepthemsafe-counter-trafficking-after-yolanda

دراسة حالة: العمل مع الحكومة المحلية لحد من التجنيد القسري للأطفال في الجماعات المسلحة في كولومبيا

الاجتماعي والاحترام للتنوع العرقي وحق الشباب وقدراهم في تكوين حياتهم المستقبلية الخاصة بهم. تم تنفيذ المبادرة في البلديات التي تميزت بالتحاق أعداد كبيرة من الشباب بالجماعات شبه العسكرية والعصابات، وتم التنفيذ بمشاركة السلطات المحلية التي إن لم تشترك في هذه المبادرات لبقيت بعيدة عن حياة الشباب. وقد لوحظ انخفاض في عدد العصابات الشبابية في المناطق التي تم تنظيم لعبة جولومبيا فيها

تبقى مستويات العنف في كولومبيا مرتفعة، سواءً كانت مرتبطة أم غير مرتبطة بالنزاع المسلح، ويبقى الأطفال والمراهقون عرضةً للتجنيد القسري من قبل الجماعات المسلحة. وتبرز هذه المشكلة بشكل خاص في البلدات الصغيرة غير الرسمية التي نمت حول بوغوتا مع تزايد نزوح العائلات الريفية بسبب العنف إلى أطراف المدينة بحثاً عن «الأمان». في بيئة مدنية تتميز بالعنف المستمر يكبر الأطفال وهم يعرفون أمراً واحداً وهو عدم انصياع الجماعات المسلحة للقانون، تم تطوير لعبة جولومبيا أو (لعبة السلام) لتحاول أن تواجه تلك التأثيرات من خلال إظهار قيمة التواجد في مجتمع يحترم القانون. تم تطوير هذه اللعبة من قبل منظمة اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة ووكالة التعاون الألمانية في عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع برنامج الشباب الحكومي في كولومبيا.

تستخدم لعبة جولومبيا كرة القدم كقاعدة لتعزيز التعايش السلمي والحل السلمي للنزاع والمشاركة والمساواة في النوع

لمزيد من المعلومات الرجاء الإطلاع على: www.vamosjogar.info/?p=5229

الأمثلة والدروس المستفادة الدعم والتواصل



لقاء لمنتدى النساء مع لجنة الحماية المجتمعية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية - الصورة لإلينور فارمر/ أوكسفام

«تم تقليص الفجوة بين السكان والسلطات: لقد تحسنت الأمور الآن، فنحن نعمل معاً.
تم تخفيض حالات الاعتقال العشوائي لأن الناس أصبحوا على علم بالقوانين».

عضو لجنة الحماية
المجتمعية
جنوب كيفو، جمهورية
الكونغو الديمقراطية

في بعض الأحيان كالمثال من جمهورية الكونغو الديمقراطية في
الأسفل يتطلب الدعم التوعية حول الحقوق والقوانين المطبقة
في المجتمع وكذلك ضمن الدوائر الحكومية، بالإضافة إلى تسهيل
التواصل بين خدمات الحماية والمواطنين المحتاجين لها.

في حالة وجود آلية محلية أو وطنية لتقديم الحماية ولكنها لا تعمل
بفعالية أو أن عملها معطل بفعل حالات الطوارئ الشديدة أو
الأزمات المستمرة، سيكون من الأفضل لاستدامة العمل أن يتم دعم
هذه الآليات أو الأطر الموجودة فعلاً بدلاً من محاولة تأسيس نظام
موازي كجزء من الاستجابة لحالات الطوارئ.

دراسة حالة: المساعدة في استمرار عمل خدمات رعاية الأطفال خلال النزاع في ساحل العاج

الدروس المستفادة:

- تمت تسمية الأشخاص المسؤولين عن التواصل من قبل السكان المحليين.
- ساهم العمل المتوازي على طرفي النزاع في تسهيل تدفق المعلومات وتعزيز نهج موحد ومتسق وضمان الوصول للجميع.
- الفهم الجيد المسبق للترتيبات الاجتماعية والهيكليات الإدارية والقضايا التاريخية (مثل القضايا المستمرة المتعلقة بتسجيل المواليد والمواطنة) وفهم طبيعة النزاع، مما ساهم بشكل كبير في الاستفادة من عناصر نظام الحماية الموجودة فعلياً ودعمها.

عندما انهارت الخدمات الاجتماعية في مناطق ساحل العاج التي يسيطر عليها متمردو «القوات الجديدة» منذ عام ٢٠٠٢ عملت مؤسسة إنقاذ الطفل مع العاملين الاجتماعيين الموجودين لدى كلا طرفي النزاع. قدمت المؤسسة التدريب والزيارات الميدانية ومصاريف المواصلات. وكان أحد الواجبات الأساسية للعاملين الاجتماعيين في مناطق القوات الجديدة هو تحديد الخدمات الاجتماعية وغيرها من أشكال المساعدة للأطفال الذين بقوا في تلك المجتمعات، وعملوا من خلال ذلك على بناء شبكة إحالة للحالات الفردية. بالإضافة إلى ذلك، قاموا بتوعية السلطات وعامة الناس حول مخاوف الأطفال وأسوأ نظام تتبع ولم شمل بالتعاون مع الصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين. كما قامت «القوات الجديدة» بتحديد شخص ليكون مسؤولاً عن التواصل فيما يخص حماية الأطفال في كل بلدة تحت سيطرتهم. تلقى هؤلاء الأشخاص حول حقوق الأطفال والقضايا التي تلحق الضرر بهم في مناطق النزاع المسلح.

لمزيد من المعلومات الرجاء الإطلاع على:

www.savethechildren.org.uk/sites/default/files/docs/Child_Protection_Systems_low_res_1.pdf

دراسة حالة: تعزيز الحوار بين المجتمعات والمسؤولين المحليين حول قضايا الحماية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- تم إقناع السلطات المحلية من خلال التعامل بسياسة التعاون غير التصادية، والدعم المحدد من رؤساء المسؤولين والاستخدام الخفي ولكن الفعال لنشاطات التدريب من أجل معالجة قضايا الاستغلال والعنف التي يقوموا هم بها. وحيث كانت السلطات المحلية ترفض المشاركة في التدريبات بسبب تخوفها من أن تتم مواجهتها بهذه القضايا، تم استخدام الاجتماعات لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك من أجل بناء علاقة متينة سمحت لاحقاً بالتعامل مع القضايا الأكثر حساسية.

- لقد كان وجود النشطاء المجتمعيين من المناطق المحلية مهم في تعزيز فهم وامتلاك السكان المحليين للحماية من خلال تقديم الدعم في المواقع بناءً على قاعدة التماهي والتضامن مع معتقدات المجتمع ومخاوفه.

- لقد كانت الطبيعة الطوعية للجان الحماية هامةً كذلك من أجل الحصول على التعاون من المسؤولين الذين اتهموا أعضاء اللجان في البداية بأنهم ينتفعون مالياً من جراء العوائد من السكان المحليين. وقد أبدوا مستوى أعلى بكثير من الاستعدادية للتعاون حال معرفتهم بأن أعضاء هذه اللجان لم يعملوا مقابل أجر مالي.

- كانت اللجان كذلك قادرة على مناقشة قضايا الحماية مع الجماعات المسلحة التي ربطتها علاقات تقليدية مع فئات المجتمع من خلال زيارات الوفود متنوعة الأعراق لممثلي الجماعات العسكرية. ونتج عن ذلك مفاوضة جمع الأغذية للجماعات بدلاً من عمليات النهب، وتخفيف حدة التوتر حول موضوع الانتماءات العرقية للجماعات المسلحة.

في عام ٢٠٠٩ أسست منظمة أوكسفام لجان حماية بالشراكة مع منظمات غير حكومية في الكونغو ومتطوعين من المجتمعات المحلية بهدف التوعية حول قوانين الكونغو وحقوق الإنسان، وللتفاوض والمناصرة مع السلطات المحلية لمنع أو الحد من أو الاستجابة للانتهاكات، ولمساعدة أولئك المتضررين في الوصول إلى الخدمات مثل الرعاية الطبية والقانونية والنفسية الاجتماعية. ووجد أن هذا النظام كان فعالاً في زيادة وصول المجتمعات للحماية وقدرتها على التفاوض من أجل حماية أفضل. في عام ٢٠١١ وسعت منظمة أوكسفام نشاطاتها في هذا المجال للمناطق النائية وغير الآمنة شرقي الكونغو حيث كانت الجماعات المسلحة نشطة في حين كانت السلطات ضعيفة، تم تبني نهج عملي في دعم المجتمعات المحلية للتفاوض حول التحسينات الأمثل من أجل حمايتهم في تلك الظروف بدلاً من السعي لتحقيق كامل لحقوقهم الإنسانية. في بعض المواقع ساهم المشروع في الحد من الاعتقالات العشوائية والعنف المنزلي، كما ساهم في تفعيل الوساطة بين القادة العرفيين والسلطات الأخرى والجماعات المسلحة من أجل التعامل مع حالات الاستغلال والعنف، بالإضافة إلى ذلك ساهم المشروع في كسر حرمة الإفصاح والتبليغ عن العنف الجنسي. عادة ما كانت التغييرات تتطلب تنازلات مثل قبول التفاوض على رسوم منخفضة وثابتة على نقاط التفتيش بدلاً من الابتزاز غير المنضبط والعنيف في كثير من الأحيان، ولكن السكان أشاروا إلى أن هذه التغييرات ساهمت في تحسين ظروفهم وأمنهم اليومي بشكل كبير.

الدروس المستفادة:

- من الضروري وجود معرفة تفصيلية بالقانون من أجل الحد من انتهاكات حقوق الإنسان أو تحسين شعور الأشخاص بأمنهم، وهذا أمر هام في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تنخفض معدلات التعليم الرسمي بشكل عام، وخاصةً بين النساء.

لمزيد من المعلومات الرجاء الإطلاع على:

<http://oxfamblogs.org/fp2p/how-can-aid-agencies-help-citizens-demand-their-rights-and-reduce-risks-in-the-middle-of-a-war-zone-draft-paper-for-your-comments>

الأمثلة والدروس المستفادة بناء القدرات



لقاء بين أفراد المجتمع ومقدمي خدمة الأمن، كاراموجا ٢٠١٢ - الصورة ل: ليلو ثابا/ المجلس الدائم للجنين

«لا يمكنك القيام بالكثير من العمل المفيد إذا كان الناس ضدك. إذا لم تتفاعل مع المجتمعات المحلية لا يمكنك كسب ثقتهم: يجب علينا أن نكون مسؤولين أمامهم».

ممثل قوة الدفاع عن الشعب الأوغندي

ن موضوع بناء القدرات هو أمر شائك ومعقد، ويتطلب استثمار مستدام وتوازن حذر بين الاحتياجات الفورية للأشخاص المتضررين في حالات الطوارئ والفوائد على المدى البعيد لتأسيس نظم وطنية للمستقبل. فبناء نظم فعالة لحماية المجموعات المهمشة والمعرضة للخطر هو مسعى طويل الأجل، ولا يتحقق ضمن الأطر الزمنية القصيرة للاستجابات التقليدية لحالات الطوارئ. وللنجاح في ذلك يجب أن يكون هذا الأمر أولوية مشتركة بين الأطراف الفاعلة في العمل التنموي والمنظمات الإنسانية (بما في ذلك مجتمع المانحين).

في بعض الأحيان يمنع نقص المعارف والمهارات والموارد ممثلي الحكومة من القيام بكافة التزاماتهم اتجاه ضمان أمن ورفاه الأشخاص، خاصةً على المستوى المحلي. وفي مثل هذه الحالات قد يكون أحد أدوار المنظمات الإنسانية المساهمة في بناء قدرات الحكومات المحلية أو الوطنية، عادةً بالتوازي مع الجهود لتحسين فهم المواطنين لحقوقهم ومعرفة كيفية الوصول للخدمات المتاحة لهم.

الأمثلة والدروس المستفادة المناصرة والحوار والتفاوض الإنساني



سنوياً يُقتل آلاف المدنيين أو يصابون في النزاعات في أفغانستان. الصورة لايريك كانالسطين ، وحقوق نشرها للأمم المتحدة

« إذا جاء جندي إلى منزلك حالياً، فهو بمثابة أخ، وقد يسألك إن كنت تملك ٥٠٠ فرنك لتساعده بها. في هذه الحالة يكون الناس عادةً سعداء للمساعدة. ولكن سابقاً كان هناك العديد من نقاط التفتيش، وعلى كل واحدة منها كان ينبغي علينا دفع النقود. وإن لم يكن لديك المال كانوا يأخذون أي شيء تحمله، وإن لم تكن تحمل شيئاً كانوا يجبروك على العمل لديهم ويجلدونك وانت تعمل.»

عضو اللجنة
المجتمعية للحماية
نيانجارا شرقي
جمهورية الكونغو
الديمقراطية.

المناصرة التي تقوم بها المنظمات الإنسانية تحمل معها كذلك خطر تأجيج ردود الفعل السلبية التي قد تهدد جهود الحماية على الأرض، وتحد من قدرة الأشخاص على الوصول إلى الدعم مما قد يجعلهم معرضين لمزيد من المخاطر. يجب أن تتم الموازنة بين أخذ هذه المخاطر وبين التأثير الإيجابي والفعال لعمليات المناصرة، وأن يتم استخدام الرسائل والقنوات الملائمة بناءً على عمليات تحليل موازين القوى المذكور سابقاً. وقد يكون الدمج بين المناصرة العلنية والحوار السري أمراً معززاً بشكل متبادل للجانبين كما هو وارد في المثال في الأسفل.

يمكن للمناصرة والحوار أن يكونا ضروريين للمساعدة في ضمان أن سلطات الدولة والجماعات المسلحة تلتزم بواجباتها حتى ينعم الناس بالأمان في أوضاع الأزمات. وكمثل حال أي عملية مناصرة فإن المصدقية هي أهم عامل؛ إذا كان الخطر على المدنيين يتطلب أن يبدأ الحوار قبل التأكد من صحة الإشاعات، يجب الحذر من عدم تقديمها على أنها حقائق، كما يجب دعم المناصرة بمعلومات دقيقة بأسرع وقت ممكن.

من الضروري أيضاً العمل ضمن وعي صريح وإدارة على المستوى الميداني للمخاطر، خاصةً في حالات العنف والنزاعات. إن عمليات

دراسة حالة: جمع المعلومات كقاعدة لتعزيز الحد من حالات استهداف ووفاة المدنيين في أفغانستان

المسلحة الأخرى كان ذلك يعني التحذير المسبق للمدنيين قبل بدء الهجمات واستخدام المتفجرات عشوائية الصنع. استمرت بطبيعة الحال حالات الوفاة في صفوف المدنيين ولكن معدلها لم يرتفع مع ارتفاع وتيرة الهجمات من قبل الناتو والولايات المتحدة.

الدروس المستفادة:

- إن نشاطات المناصرة المعتمدة على الأدلة ذات المصدقية أكثر فعالية في كشف الظروف والتوجهات التي تعرض المدنيين للخطر، وبالتالي التأثير في الحد من الأعمال العدائية.
- أدت عمليات الرصد التي جرت تحت مظلة تجمع الحماية إلى تعزيز أثر العمل الجماعي للمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان إلى الحد الأقصى في مجال الحماية، وبطريقة لا تعرض مساحات وإمكانات العمل الإنساني للخطر.

قام فريق حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة للمساعدات في أفغانستان بالتحقيق في كل الحالات المصرح عنها لوفاة المدنيين، وحافظ على الحياد في تقاريره وتواصله مع المسؤولين من الحكومة وقوات المساعدة الأمنية الدولية وطالبان وغيرها من الجماعات المسلحة. وكان شعار الفريق هو «إنقاذ الأرواح وليس الانحياز لأي جانب» ولم يكن التركيز على الانتهاكات بل كان على الظروف التي تم قتل المدنيين فيها. ونتج عن عمليات الرصد بيانات ساعدت في إلقاء الضوء على قضية وفاة المدنيين والحاجة للحد منها. بشكل تدريجي أدت عملية الدمج بين التوثيق العلني والنقاش خلف الكواليس مع أطراف النزاع وبناء العلاقات مع الإعلام وغيره من الجهات المؤثرة إلى إلزام الأطراف لملاحظة القضية وأخذها بالاعتبار. ضمن أشهر قليلة أصدر كل طرف من أطراف النزاع توجيهات وسياسات وفتاوى يعلنون فيها عن نيتهم بذل المزيد من الجهود لتجنب استهداف المدنيين. بالنسبة لقوات المساعدة الأمنية الدولية كان ذلك يعني ضبط مشدد أكثر على استخدام الغارات الجوية، وبالنسبة لطالبان والجماعات

لمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على:

www.odihpn.org/magazine/civilian-casualties-in-afghanistan-evidence-based-advocacy-and-enhanced-protection; www.oxfordresearchgroup.org.uk/sites/default/files/ORG-UN-and-CR.pdf

دراسة حالة: دعم المناصرة المجتمعية مع الحكومة حول قضايا النزوح في الفلبين

شعبية حددت الخيارات لإعادة التوسكين للمجمعات الأكثر عرضة لخطر النزوح. وقد كانت فرق الاستجابة السريعة قادرة على التأثير في الحكومة المحلية في عدد من القضايا مثل تمديد فترات إقامة الأشخاص الذين تم إجلائهم، وتحديد المواقع المؤقتة، وتجنب الإغلاق المبكر، بالإضافة إلى تحديد مواقع إعادة التوسكين البديلة، وتوزيع مواد صيانة الملاجئ.

عندما ضرب إعصار كيتسانا الفلبين في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ دعمت منظمة أوكسفام تأسيس فرق استجابة سريعة كآلية استجابة مجتمعية. ووفرت هذه الفرق ملتقى للنازحين داخل حدود الدولة وخاصة من النساء لينخرطوا مع المسؤولين الحكوميين في تحديد القضايا والتفاوض من أجل إبرازها وإيجاد حلول لها. تم تأسيس فرق استجابة سريعة في ٢٦ مجتمعا محليا، بالإضافة إلى ٣ مواقع إعادة تسكين مؤقتة. في العديد من القرى تمت صياغة مسودات خطط

لمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على:

www.oxfam.or.kr/sites/default/files/humanitarian-brochure-emergencies-131113-en-.pdf

الأمثلة والدروس المستفادة التعامل مع الجماعات المسلحة



تدمير مخزون من الألقام المضادة للأفراد من قبل جبهة البوليساريو، الصحارى الغربية، ٢٠٠٧ - الصورة لنداء جنيف

«لا يوجد لمنظمتنا ميثاق أخلاقي أو قواعد أو أنظمة تفسر كيف يمكن حماية النساء والفتيات حيث أننا نركز بشكل أكبر على القضايا السياسية. ولكننا ندرك أن قضايا النوع الاجتماعي مهمة بنفس مستوى أهمية القضايا السياسية. يمكننا منع الكثير من الأمور قبل حدوثها».

ممثل جماعة مسلحة
غير تابعة للدولة
ورشة عمل نداء
جنيف حول
«تحسين حماية
النساء والفتيات في
النزاعات المسلحة»
٢٠١٠

تظهر التجربة السابقة أنه لا يمكن أن يكون التعامل مع الجماعات المسلحة مرتجلاً، بل هو عمل يحتاج لمهارات محددة. وقد ينطوي على هذا المجال اعتبارات أمنية للطرفين، ويجب أن يتم العمل بطريقة لا تعرض المدنيين للخطر ولا تهدد قدرة المنظمات الإنسانية على متابعة عملها بشكل علني بما يتوافق مع مبادئ العمل الإنساني. ليتمتع عمل المنظمات الإنسانية بالمصداقية هناك حاجة للفهم الدقيق للجماعة المسلحة وللسياق وللوقائع العسكرية، ولأن تظهر المنظمات الإنسانية احتراماً والتزاماً بمبادئ عملها.

في بعض الأحيان في أوضاع النزاعات قد تكون جماعة مسلحة منظمة هي القوة المسيطرة على منطقة معينة في فترة معينة وليس الحكومة. في هذه الحالات تقع على عاتق هذه الجماعة التزامات شبيهة بالتزامات الدولة في إبقاء المدنيين المتواجدين في مناطق سيطرتها بأمان وتسهيل جهود المنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة والدعم لهم للحد من المخاطر أو التعافي من آثارها. وفي مثل هذه الحالات قد تحتاج المنظمات الإنسانية إلى بدء الحوار مع تلك الجماعة من أجل المساهمة في الحد من العنف ضد السكان وتسهيل قدرتهم على الوصول إلى المساعدات الإنسانية اللازمة.

لا يعني ذلك أن المنظمات الإنسانية توافق على أعمال تلك الجماعة المسلحة ضد الحكومة، أو أنها تعترف بها كسلطة موازية، ومن الضروري تجنب أي مظهر من مظاهر التأييد. في سياق تشريعات مكافحة الإرهاب، قد يفرض بعض المانحين كذلك قيوداً على مدى تعامل المنظمات مع جماعات مسلحة معينة.

دراسة حالة: نموذج "نداء جنيف" للحوار مع الجماعات المسلحة لحماية المدنيين

الدروس المستفادة

- يمكن للتعامل البناء مع الجماعات المسلحة أن يكون فعالاً في الوصول إلى نتائج ملموسة في مجال حماية المدنيين: فقد تعهدت أكثر من 50 مجموعة مسلحة غير تابعة للدولة بالتخلي عن استخدام الأتغام المضادة للأفراد على سبيل المثال، وقد انخفض خلال العقد الماضي الاستخدام العام لمثل هذا النوع من الأسلحة من قبل الجماعات المسلحة.
- على العكس مع النظرة السائدة فإن العديد من هذه الجماعات على استعداد لقبول الإشراف الخارجي: التزم كافة الموقعون على وثيقة «ممارسات الالتزام» بواجباتهم اتجاه عمليات الرصد والرقابة، وقدموا لنداء جنيف المعلومات والتقارير حول تطبيقهم لها وسمحوا بالمتابعات الميدانية.
- قد يؤثر التزام الجماعات المسلحة بشكل إيجابي على سياسات الدول وغيرها من الجماعات غير التابعة لسلطات الدول. فقد تشجع الدول للانضمام إلى المعاهدات بسبب إقدام الجماعات المسلحة المعارضة لها على نفس الخطوة نحو الالتزام بتلك المعاهدات.

تهدف منظمة نداء Geneva جنيف غير الحكومية التي تأسست عام ٢٠٠٠ إلى تعزيز وتحسين التزام الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بالأعراف الدولية لحقوق الإنسان. بدأ التركيز في نداء جنيف على الأتغام الأرضية، وتم لاحقاً توسيعه ليشمل الأعراف الدولية لحماية الأطفال (خاصةً في مجال تجنيد واستغلال الأطفال في الأعمال العدائية) ومنع التمييز المبني على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي في سياق النزاعات المسلحة. تبنى نداء جنيف نهج دامج شمولي يتيح للجماعات المسلحة فرصة التزام بالأعراف الإنسانية المحددة وأن تكون مسائلة عن التزاماتها من خلال التوقيع على وثيقة «ممارسات الالتزام». بالنسبة لنداء جنيف إن هذا العمل هو جهد طويل المدى؛ فهو يتضمن الحوار البناء والمستدام لإقناع الجماعات على التوقيع على الالتزامات بشكل رسمي، والاستمرار بعد التوقيع من خلال دعم التطبيق والرصد للتأكد من أن الالتزامات تترجم لأفعال حقيقية. في السنوات الأخيرة، قدم نداء جنيف بشكل متزايد للجماعات المسلحة تدريبات حول قواعد القانون الدولي الإنساني وإرشادات حول كيفية دمجه في مواثيق عملهم وأنظمتهم الداخلية.



Humanitarian Aid
and Civil Protection



Global Protection Cluster



OXFAM

تم إعداد هذا الكتيب من قبل منظمة أوكسفام لصالح التجمع العالمي للحماية بتمويل من برنامج المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية ECHO. ولا يجب بأي حال من الأحوال أن تعتبر الآراء الواردة فيه ممثلة لرأي الاتحاد الأوروبي. كما أن المفوضية الأوروبية غير مسؤولة عن أي استخدام للمعلومات التي يحتويها هذا الكتيب.

للاطلاع على مواد أخرى في هذه السلسلة، انظر:
www.globalprotectioncluster.org
www.oxfam.org.uk/protection

تصميم «سوب بوكس» www.soapbox.co.uk

© تجمع الحماية العالمي مارس



صور وجه الغلاف، في اتجاه عقارب الساعة من الركن الأيسر العلوي.
© UNHCR / لينسي أداريو
© TdH / فرنسوا ستروزيك
© UNHCR / سامر فيليس
© IRIN / سيغفريد موندولا دبي
© الأمم المتحدة / أسكندير
© IRIN / غاي أوليفير